المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 - Electronic ISSN 2790-1254
العدد 22 No. 22
آب 2026 August 2026

هل أصبح الفساد ثقافة اجتماعية في العراق؟

م.د. نزار طاهر حسين الدليمي
وزارة التربية – الكلية التربوية المفتوحة

الملخص:

يُعدّ الفساد من أخطر الظواهر التي تواجه الدول الحديثة، نظراً للآثار العميقة التي يتركها في بنية الدولة والمجتمع على حد سواء. فهو لم يقتصر على إهدار المال العام أو استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية، بل أمتد إلى تقويض الثقة بالمؤسسات، وأضعف سيادة القانون، وعطل مسارات التنمية، وأثر في منظومة القيم التي يقوم عليها المجتمع. وبذلك أصبحت مكافحة الفساد إحدى الأولويات الرئيسة التي تسعى إليها الحكومات والمنظمات الدولية، إدراكاً منها أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في ظل بيئة يسودها الفساد وتغيب عنها الشفافية والمساءلة. اكتسبت قضية الفساد في العراق، أبعاداً أكثر تعقيداً نتيجة تراكم عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة، امتدت لعقودٍ طويلة. فقد أسهمت الحروب المتعاقبة، والعقوبات الاقتصادية، وضعف مؤسسات الدولة، ومن ثم التحولات السياسية التي أعقبت عام 2003، في إيجاد بيئة مواتية لانتشار الفساد بمختلف أشكاله. ومع مرور الوقت لم يعد الفساد مجرد حالات فردية معزولة، بل تحول إلى ظاهرة واسعة النطاق أثرت في مختلف مفاصل الدولة، وأصبحت تمارس بصورة علنية أو ضمنية في العديد من المؤسسات، الأمر الذي دفع كثيراً من المواطنين إلى التعامل معه بوصفه أمراً واقعاً يصعب تجاوزه. تكمن خطورة المرحلة التي نعيشها اليوم، في أن استمرار الفساد لمددٍ طويلة لم يؤدي إلى خسائر اقتصادية فحسب، وإنما أسهم في تغيير الثقافة المجتمعية ذاتها، إذ أعتاد أفراد المجتمع على إنجاز معاملاتهم عن طريق الرشوة أو الوساطة، بعدما رأوا أن الحصول على الوظيفة أصبح أمراً أعتمد فيه النفوذ أكثر من الكفاءة، وبذلك فإن تلك الممارسات تحولت تدريجياً من أفعال مرفوضة إلى أنماط سلوك مألوفة، بل أصبحت في نظر البعض وسائل مشروعة لتحقيق الأهداف الشخصية. وعلى أثرها أنتقل الفساد من كونه مخالفة قانونية إلى كونه ثقافة اجتماعية صارت الأجيال تتوارثها وتعيد إنتاجها بصورة مستمرة. إن الثقافة الاجتماعية لا تتكون بين ليلة وضحاها، وإنما هي حصيلة تراكم طويل من القيم والعادات والسلوكيات التي أكتسبها الأفراد من الأسرة، المدرسة، بيئة العمل، وسائل الإعلام، والمؤسسات العامة. فإذا كانت هذه المؤسسات ترسل رسائل ضمنية مفادها أن النجاح يتحقق بالواسطة أكثر من الاستحقاق، وأن القانون لا يطبق على الجميع بالقدر نفسه، فإنها تسهم من حيث تشعر أو لا تشعر في ترسيخ ثقافة تتسامح مع الفساد، وربما تشجع عليه.

Has corruption become a social norm in Iraq?

Dr. Nizar Taher Hussein Al-Dulaimi
Ministry of Education – Open Education College
nazartaher1980@gmail.com

Abstract:

Corruption is one of the most serious phenomena facing modern states, given its profound impact on the structure of both the state and society. It is not limited to the squandering of public funds or the exploitation of public office for personal gain, but extends to undermining trust in institutions, weakening the rule of law, hindering development, and affecting the value system upon which society is based. Thus, combating corruption has become a top priority for governments and international organizations, recognizing that sustainable development cannot be achieved in an environment rife with corruption and lacking transparency and accountability. The issue of corruption in Iraq has acquired even more complex dimensions as a result of the accumulation of numerous

political, economic, and social factors over many decades. Successive wars, economic sanctions, the weakness of state institutions, and the political transformations that followed 2003 have all contributed to creating a conducive environment for the spread of corruption in its various forms. Over time, corruption ceased to be merely isolated incidents and transformed into a widespread phenomenon affecting all levels of the state. It became practiced openly or implicitly in numerous institutions, leading many citizens to accept it as an unavoidable reality. The danger of the current situation lies in the fact that the prolonged persistence of corruption has not only resulted in economic losses but has also contributed to a shift in societal culture itself. Individuals have become accustomed to conducting their affairs through bribery or favoritism, having witnessed that obtaining employment has become more about influence than competence. Consequently, these practices have gradually transformed from reprehensible acts into familiar patterns of behavior, even becoming, in the eyes of some, legitimate means to achieve personal goals. As a result, corruption has shifted from being a legal violation to a social culture that is passed down and continuously reproduced by generations. Social culture is not formed overnight; rather, it is the culmination of a long accumulation of values, customs, and behaviors acquired by individuals from family, school, the workplace, the media, and public institutions. If these institutions send implicit messages that success is achieved through connections rather than merit, and that the law is not applied equally to everyone, then they are contributing, whether they realize it or not, to establishing a culture that tolerates corruption, and perhaps even encourages it.

الفساد بين المفهوم القانوني والثقافة الاجتماعية:

يُعرَّف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق منفعة خاصة على حساب المصلحة العامة، ويشمل ذلك الرشوة، الاختلاس، استغلال النفوذ، المحسوبية، الولاءات السياسية، والإثراء غير المشروع، وغيرها من الممارسات التي تؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة وإهدار حقوق المواطنين. إلا أن التعريف القانوني، على أهميته، لا يفسر جميع أبعاد الظاهرة، لأن الفساد ليس مجرد مخالفة قانونية، بل هو أيضاً ظاهرة اجتماعية تتأثر بالقيم والثقافة السائدة. فالفرق كبير بين مجتمع يرى في الرشوة جريمة أخلاقية وقانونية، وبين مجتمع ينظر إليها بوصفها وسيلة طبيعية لتسيير المعاملات. ففي الحالة الأولى: يبقى الفساد سلوكاً شاذاً يرتكبه أفراد يخشون العقوبة والرفض المجتمعي، أما في الحالة الثانية: فإنه يتحول إلى ممارسة اعتيادية تجد من يبررها أو يتسامح معها، بل وربما يعدها ضرورة فرضتها ظروف الحياة.

وهنا يبرز مفهوم "تطبيع الفساد"، أي انتقال المجتمع تدريجياً من مرحلة رفض الفساد إلى مرحلة التعايش معه، ومن ثم إلى مرحلة كونه جزءاً من الواقع اليومي. ويظهر ذلك عندما يصبح السؤال المطروح ليس: "هل أدفع رشوة؟" وإنما: "كم يجب أن أدفع؟"، أو عندما يُنظر إلى الواسطة بوصفها حقاً اجتماعياً لا امتيازاً غير مشروع. وهذه التحولات تعكس تغيراً في المنظومة القيمية أكثر مما تعكس مجرد انتشار للممارسات الفاسدة. ولا يعني ذلك أن المجتمع وحده المسؤول عن إنتاج الفساد، بل إن المؤسسات السياسية والإدارية تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية، فعندما تضعف أجهزة الرقابة، ويتراجع استقلال القضاء، ويغيب مبدأ المساءلة، يشعر المواطن بأن الالتزام بالقانون لا يحقق له العدالة، فيلجأ إلى الوسائل

غير الرسمية لإنجاز مصالحه. وهكذا يدخل المجتمع والدولة في حلقة مفرغة، إذ يؤدي ضعف المؤسسات إلى انتشار الفساد، بينما يؤدي انتشار الفساد بدوره إلى مزيد من إضعاف المؤسسات.

ومن ثم فإن السؤال الحقيقي لم يعد: هل يوجد فساد في العراق؟ فهذا أمر تؤكده المؤشرات المحلية والدولية على حد سواء، وإنما أصبح السؤال الأكثر إلحاحًا هو: هل تجاوز الفساد حدود الظاهرة الإدارية والسياسية ليتحول إلى ثقافة اجتماعية تؤثر في أنماط التفكير والسلوك؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب دراسة العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية التي أسهمت في ترسيخ الفساد، وكيف انعكس ذلك على علاقة المواطن بالدولة، وعلى منظومة القيم التي تحكم المجتمع العراقي.

الجذور التاريخية لانتشار الفساد في العراق:

لا يمكن فهم واقع الفساد في العراق بمعزل عن الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية التي مر بها البلد في أثناء العقود الماضية. فالفساد لم ينشأ فجأة، ولم يكن نتاج مرحلة سياسية واحدة، وإنما تشكل تدريجياً بفعل تراكمات طويلة أضعفت مؤسسات الدولة وأثرت في منظومة القيم الإدارية والاجتماعية. لذلك فإن تحليل الظاهرة يتطلب النظر إليها بوصفها نتيجة لمسار تاريخي معقد، تداخلت فيه عوامل داخلية وخارجية، وأسهمت جميعها في خلق بيئة مواتية لانتشار الفساد وترسيخه.

لقد شهد العراق منذ ثمانينيات القرن العشرين سلسلة من الحروب والأزمات الاقتصادية التي استنزفت قدرات الدولة وأثرت بصورة مباشرة في كفاءة مؤسساتها. فقد أدت الحرب العراقية–الإيرانية (1980–1988) إلى توجيه معظم موارد الدولة نحو الإنفاق العسكري، على حساب التنمية والخدمات العامة، وأوجدت ظروفاً استثنائية فرضت توسعاً في صلاحيات الأجهزة التنفيذية وتراجعاً في مستويات الرقابة والمساءلة. ومع أن تلك المرحلة اتسمت بمركزية الدولة وشدة الرقابة، فإنها أفرزت ممارسات غير رسمية في إدارة الموارد وتوزيع الامتيازات. ومن ثم جاءت أزمة غزو الكويت عام 1990 وما أعقبها من عقوبات اقتصادية قاسية فرضها المجتمع الدولي، دفعت الاقتصاد العراقي إلى مرحلة من الانهيار غير المسبوق. فقد تراجعت قيمة العملة الوطنية، وانخفضت القدرة الشرائية للمواطنين، وتدهورت رواتب الموظفين إلى مستويات لم تعد تكفي لتأمين الحد الأدنى من متطلبات المعيشة. وفي ظل تلك الظروف، اتجه الكثير من الأفراد إلى البحث عن مصادر دخل إضافية، وظهرت ممارسات مثل الرشوة والوساطة واستغلال الوظيفة العامة كونها وسائل للتكيف مع الواقع الاقتصادي الصعب، الأمر الذي أسهم في تطبيع هذه السلوكيات داخل المجتمع.

ولم يقتصر تأثير العقوبات على الجانب الاقتصادي، بل انعكس أيضاً على البنية الأخلاقية والإدارية للدولة. فكلما ضعفت قدرة المؤسسات على تلبية احتياجات المواطنين، ازداد اعتمادهم على العلاقات الشخصية والوساطات لإنجاز معاملاتهم، وهو ما أدى إلى توسع الاقتصاد غير الرسمي، وتعزيز شبكات النفوذ التي تقوم على المصالح المتبادلة بدلاً من الالتزام بالقانون.

التحولات السياسية في العراق بعد عام 2003:

شكّل عام 2003 نقطة تحول مفصلية في تاريخ العراق المعاصر، إذ أدى انهيار النظام السابق إلى إعادة بناء النظام السياسي والإداري للدولة وفق أسس جديدة. إلا أن تلك المرحلة، ومع ما حملته من آمال بإقامة نظام ديمقراطي، رافقتها تحديات كبيرة تمثلت في ضعف مؤسسات الدولة، انهيار الأجهزة الإدارية والأمنية، وغياب الخبرة المؤسسية، الأمر الذي خلق فراغاً استغلته شبكات الفساد بصورة غير مسبوقة.

ومع اعتماد نظام المحاصصة السياسية في توزيع المناصب العليا، أصبحت الكثير من الوظائف القيادية تخضع للتوازنات الحزبية والطائفية أكثر من اعتمادها على معايير الكفاءة والخبرة. وأدى ذلك إلى تسييس الإدارة العامة، وتحول بعض المؤسسات إلى ساحات للتنافس بين القوى السياسية على النفوذ والموارد، بدلاً من تركيزها على تقديم الخدمات للمواطنين، فضلا عن ذلك فقد أسهم تضخم الجهاز الحكومي في تعقيد المشكلة، إذ توسعت مؤسسات الدولة بصورة كبيرة، وارتفع عدد الموظفين، من دون أن يواكب ذلك تطوير فعال لآليات الرقابة والحوكمة. وأصبحت بعض الوظائف تُمنح بدافع الولاء

السياسي أو الحزبي أو العشائري، وهو ما أضعف ثقة المواطنين بمبدأ تكافؤ الفرص، ورسخ الاعتقاد بأن الوصول إلى الوظيفة أو المنصب لا يعتمد دائماً على الكفاءة والاستحقاق. وفي الوقت نفسه شهد العراق تدفقاً مالياً كبيراً نتيجة ارتفاع عائدات النفط، إلا أن غياب التخطيط الرشيد وضعف الرقابة على الإنفاق العام جعلا هذه الموارد عرضة للهدر وسوء الإدارة. وقد انعكس ذلك في تعثر العديد من المشاريع الخدمية والاستثمارية، واستمرار معاناة المواطنين من نقص الخدمات الأساسية رغم الموارد المالية الضخمة التي دخلت خزينة الدولة خلال السنوات الماضية.

الفساد بين الممارسة الإدارية والثقافة المجتمعية:

إن استمرار هذه الظروف لعقدين من الزمن أدت إلى تغير تدريجي في نظرة جزء من المجتمع إلى الفساد. فحين يشاهد المواطن أن الفاسدين يحققون مكاسب كبيرة من دون مساءلة حقيقية، في حين يواجه الملتزم بالقانون صعوبات في الحصول على حقوقه، تتراجع ثقته بمبدأ العدالة، ويبدأ بالتعامل مع الوساطة أو الرشوة كونهما وسيلتين عمليتين لإنجاز معاملاته.

ومن هنا تبدأ أخطر مراحل الظاهرة، وهي انتقالها من كونها ممارسة فردية إلى ثقافة اجتماعية. ففي هذه المرحلة لا يقتصر الأمر على وجود أفراد فاسدين، وإنما يصبح المجتمع أكثر تسامحاً مع الفساد، ويجد له مبررات مختلفة، مثل ضعف الرواتب، أو تعقيد الإجراءات الإدارية، أو انتشار الفساد بين الجميع. ومع تكرار هذه المبررات، تتآكل القيم التي تقوم عليها الوظيفة العامة، ويصبح الالتزام بالنزاهة سلوكاً استثنائياً بدلاً من أن يكون القاعدة. ولا يعني ذلك أن المجتمع العراقي قد فقد قيمه الأخلاقية أو تقبل الفساد بصورة مطلقة، فالغالبية ما زالت تدرك مخاطره وتطالب بالإصلاح، إلا أن استمرار غياب المحاسبة، وضعف تطبيق القانون، وتكرار الأزمات السياسية والاقتصادية، كلها عوامل أسهمت في خلق حالة من الإحباط دفعت بعض الأفراد إلى التكيف مع الواقع بدلاً من مقاومته. وهذا التكيف هو الذي يجعل الفساد أكثر خطورة، لأنه لا يهدد الاقتصاد والإدارة فقط، بل يهدد أيضاً منظومة القيم التي يقوم عليها المجتمع والدولة.

المحاصصة السياسية وشبكات الولاء وأثرهما في ترسيخ الفساد:

لم يعد الفساد في العراق يقتصر على حالات فردية تتمثل في الرشوة أو الاختلاس، بل أصبح يرتبط في كثير من الأحيان ببنية النظام الإداري والسياسي وآليات توزيع السلطة والنفوذ. فمع التحولات السياسية التي أعقبت عام 2003، برز نظام المحاصصة بوصفه أحد المحددات الرئيسة في تشكيل الحكومات وإدارة مؤسسات الدولة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة الأداء الإداري، وأوجد بيئة مواتية لتوسع المحسوبية والولاءات السياسية. ومع أن المحاصصة طُرحت في بداياتها بوصفها وسيلة لضمان تمثيل مختلف مكونات المجتمع العراقي، فإن تطبيقها العملي أفرز نتائج مغايرة، إذ أصبحت العديد من المناصب الإدارية العليا توزع وفق الانتماءات الحزبية أو التوازنات السياسية أكثر من اعتمادها على معايير الكفاءة والخبرة. وأدى ذلك إلى إضعاف مبدأ تكافؤ الفرص، وتقليص قدرة المؤسسات على اختيار القيادات الأكثر كفاءة، وهو ما انعكس سلباً على جودة الإدارة العامة ومستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وتكمن خطورة هذه الممارسات في أنها غالباً ما تكون أقل وضوحاً من الرشوة التقليدية، لكنها أكثر تأثيراً على المدى البعيد، لأنها تؤدي إلى إضعاف المؤسسات من الداخل، وتحد من فرص الكفاءات الحقيقية في الوصول إلى مواقع المسؤولية، فضلا عن أنها تخلق شعوراً عاماً بعدم العدالة وفقدان الثقة بقدرة الدولة على تحقيق المساواة بين المواطنين.

الفساد وأثره في الثقة المؤسسية ومنظومة القيم المجتمعية:

لا تقتصر آثار الفساد على الجوانب الإدارية والاقتصادية، بل أمتد ليطال العلاقة بين المواطن والدولة، وما تقوم عليه من ثقة متبادلة وقيم مجتمعية. فالثقة بالمؤسسات العامة تُعد أحد أهم مقومات الاستقرار السياسي والاجتماعي، إلا أن استمرار مظاهر الفساد والمحسوبية والولاءات الضيقة أدى إلى تراجع هذه

الثقة بصورة ملحوظة. فحين يشعر المواطن بأن الحصول على الحقوق والخدمات لا يتحقق إلا عبر الواسطة أو النفوذ، وأن تطبيق القانون يفتقر إلى المساواة، تتراجع قناعته بفاعلية مؤسسات الدولة، ويصبح أقل استعدادًا للتعاون معها أو الالتزام بالقوانين.

ولا يقف تأثير هذا التراجع على العلاقة بين المواطن والمؤسسات، بل ينعكس أيضاً على الحياة السياسية والاجتماعية، إذ يؤدي إلى انخفاض المشاركة المجتمعية، واتساع حالة الإحباط، وتنامي الشعور بعدم جدوى الإصلاح، الأمر الذي يضعف الانتماء للمؤسسات العامة ويعزز اللجوء إلى العلاقات الشخصية وشبكات النفوذ بوصفها بديلاً عن القنوات الرسمية. وتتجاوز خطورة الفساد هذا المستوى لتطال منظومة القيم الاجتماعية ذاتها. فالمجتمعات تكتسب قيمها من خلال الممارسات اليومية بقدر ما تكتسبها من القوانين والتشريعات. وعندما تتكرر مشاهد إفلات الفاسدين من المساءلة، ويُنظر إلى النفوذ والعلاقات الشخصية بوصفها الطريق الأقصر لتحقيق المكاسب، تتغير معايير النجاح في نظر بعض الأفراد، ولا سيما الشباب، فتتراجع قيمة الكفاءة والاجتهاد أمام قوة النفوذ والولاء.

ومع استمرار هذا الواقع، يحدث تحول تدريجي في الثقافة المجتمعية، إذ تصبح بعض ممارسات الفساد أكثر قبولًا أو أقل استنكارًا، ويتحول الالتزام بالقانون والنزاهة إلى استثناء بدلاً من أن يكون قاعدة عامة. وعند هذه المرحلة لا يعود الفساد مجرد خلل إداري، بل يتحول إلى تحدٍ ثقافي وأخلاقي يهدد أسس الدولة الحديثة ويقوض قيم العدالة وتكافؤ الفرص.

إن مكافحة الفساد لا ينبغي أن تقتصر على ملاحقة المخالفات القانونية أو تشديد العقوبات، بل تستلزم أيضاً إعادة بناء الثقة بالمؤسسات العامة، وترسيخ قيم النزاهة والمساءلة والشفافية، وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص، بما يسهم في إعادة الاعتبار للكفاءة والاستحقاق بوصفهما الأساس الحقيقي للنجاح وخدمة الصالح العام. وبذلك فإن استمرار التسامح مع ممارسات الفساد لا يهدد كفاءة المؤسسات العامة فحسب، بل يمس أسس الثقة الاجتماعية والقيم التي يقوم عليها المجتمع، الأمر الذي يجعل استعادة النزاهة وسيادة القانون شرطاً ضرورياً لتعزيز علاقة المواطن بالدولة وترسيخ مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص.

الخاتمة:

أن الفساد في العراق لم يعد مجرد ظاهرة إدارية أو مالية، بل أصبح تحدياً بنيوياً يمس الدولة والمجتمع في آن واحد. فقد أسهمت الظروف السياسية والاقتصادية، وضعف المؤسسات، واستمرار المحاصصة، وانتشار المحسوبية والولاءات السياسية، في خلق بيئة سمحت للفساد بالتوسع، حتى أصبح في بعض الأحيان جزءاً من الممارسات اليومية التي يتعامل معها المواطن بوصفها أمراً واقعاً.

ومع ذلك، فإن الحديث عن الفساد بوصفه ثقافة اجتماعية لا يعني أن المجتمع العراقي قد فقد منظومته الأخلاقية أو تخلى عن قيم النزاهة، وإنما يشير إلى خطورة استمرار التكيف مع الظاهرة، وتراجع الرفض المجتمعي لها لدى بعض الفئات نتيجة تراكم الأزمات وضعف تطبيق القانون. ومن ثم فإن استعادة ثقة المواطن بالدولة تتطلب إصلاحاً مؤسسياً حقيقياً يقوم على سيادة القانون، واستقلال القضاء، وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية في مختلف مؤسسات الدولة.

إن بناء دولة قوية لا يتحقق بالإمكانات الاقتصادية وحدها، وإنما بإقامة مؤسسات عادلة يشعر المواطن في ظلها بأن حقوقه مصونة، وأن القانون يطبق على الجميع دون تمييز. وعندما تصبح النزاهة معيارًا للنجاح، والكفاءة أساساً لتولي المسؤولية، يمكن عندئذٍ الحديث عن انتقال المجتمع من مرحلة التعايش مع الفساد إلى مرحلة مقاومته، ومن ثقافة التبرير إلى ثقافة المساءلة، وهو التحول الذي يمثل المدخل الحقيقي لبناء دولة مستقرة وقادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

المصادر:

1. Robert Klitgaard, Controlling Corruption, University of California Press, Berkeley, 1988.

2. Susan Rose-Ackerman & Bonnie J. Palifka, Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform, 2nd ed., Cambridge University Press, Cambridge, 2016.
3. Transparency International, Corruption Perceptions Index 2024, Berlin, 2025.
4. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), United Nations Convention against Corruption, New York, 2004.
5. World Bank, Worldwide Governance Indicators (WGI), Washington, D.C., latest edition.
٦. ابتهال محمد رضا داود، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد، مجلة دراسات دولية , العدد الثامن والأربعون، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد.
٧. ساهرة عبد الكاظم مهدي، الفساد الإداري وآثاره وأهم أساليب معالجته، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة بغداد، 2009.
٨. هيئة النزاهة الاتحادية في العراق، التقرير السنوي لهيئة النزاهة الاتحادية، بغداد، 2025/3/31.
٩.